دور السياسات الاقتصادية والادارية في مكافحة الفقر
دراسة تقويمية تحليلية في عينة من الدول العربية لعام ٢٠١٢

The role of economic and managerial polices in striving poverty: Evaluation analytical study in a sample of Arab countries for 2012.

أ.د عبدالله حمد الدباش

كلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

أ.م.د فارس عبدالله كاظم

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المدرس المساعد : اسماعيل عزيز اسد

كلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

Prof. Dr. Abdullah Hamad Dabash

Assistant prof. Dr. Faris Abdullah Kadhim

Assistant lecturer Isma'eel Aziz

المستخلص :

يعتبر الفقر من اكثر المشاكل التي تواجهة البشرية حيث تتزايد معدلاته في العالم يوم بعد يوم إلى أن أصبح أكثر من ٢,٨ مليار نسمة يعيشون على اقل من دولارين في اليوم، و ١,٢ مليار نسمة يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم (البنك الدولي , التقرير السنوي عن التنميه في العالم , ٢٠٠٠-٢٠٠١) (أي يعيشون في فقر مدقع)، كما ارتفع عدد الفقراء في آسيا الوسطى و بعض الدول الأوربية بما يزيد على ٢٠ ضعفا خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٨، و ان الفقر ليس مجرد انخفاض في الدخل فقط، فالفقراء يعانون من مشاكل كثيرة: كاعتلال الصحة، الحرمان من التغذية، المأوى التعليم البطالة العزلة التأثر و بشدة بالكوارث الطبيعية و الازمات الاقتصادية تدني السلم الاجتماعي الخوف من المستقبل، في ظل هذه الأوضاع السيئة اتجه المجتمع الدولي إلى مكافحة الفقر أو على الأقل محاولة التخفيف منه،وقد اعتمدت بعض الدول برامج وسياسات مختلفة للحد من الفقر دون معرفة مدى تحقيق اهدافها ،لهذا جاء هذا البحث كمحاولة لدراسة السياسات المعتمدة في بعض الدول العربية وتقويمها، و طرح بعض السياسات الجديدة التي من شأنها ان تخفف من حدة الفقر في تلك الدول،ويهدف البحث لتسليط الضوء على السياسات المستخدمه حاليا في عينه من الدول لمكافحة الفقر والهادفه للحد من الفقر ومدى جدواها ،و اقتراح سياسات جديدةللحد من الفقر في دول عينة البحث ، اعتمد البحث على مؤشر دليل التنمية البشرية الخاص بالدول النامية لدولية HPL1 وقد تم تطويعه كمؤشر لاساليب الاقتصاد الكلي في مكافحة الفقر او الحد منه (البطالة والتضخم وخفض النمو السكاني) واعتمدت الصيغة التالية :ILHP-I كمؤشر احصائي لقياس مدى فعالية الاساليب المقترحة وقدم البحث مجموعة من المقترحات منها ان مؤشر التنمية البشرية المقترح هو مؤشر احصائي يمكن استخدامه للدول النامية بالاعتماد على مؤشر التنمية البشرية الاممي LHP-1بعد تطويعه لقياس اثر سياسات الاقتصاد الكلي في الدول النامية،ان النتائج التي توصل اليها البحث تشير الى امكانية خفض الفقر في دول عينة البحث ٢,٥ في العراق الى ٧,٤ في الجزائر وهذه نسب كبيرة لو تمكنت هذه الدول من الوصول اليها حيث تسيطيع مكافحة الفقر بمدة لا تتجاوز ١٢-٢٠ سنة)،يمكن اضافة مؤشرات فرعية اضافية لهذا المؤشر تساعد في مكافحة او الحد من الفقر ،تبين ان حصة قطاع الصحة في العراق هو اسوء قطاع في دول العينة من حيث مساهمته في الحد من الفقر بسبب ما يعانية هذا القطاع من فساد مالي وقتل وتخريب .

وقدم البحث مجموعة من المقترحات منها ضرورة عتماد هذا المؤشر في الدول النامية لقياس نسب مكافحة الفقر فيها وتحديد الفترة الزمنية اللازمللحد من الفقر ، وكذلك يمكن استخدام مؤشر التنمية البشرية الخاص بالدول المتقدمة LHP-2وتطويعة لقياس اثر السياسات الكلية فيها لمكافحة الفقرفي الدول المتقدمة ،اضافة الى ان اغلب الدول النامية تحتاج الى وجود خبراء من الامم المتحدة للاشراف على برمج التنمية ومكافحة الفقر ، بسبب ما تعانيه هذا البلدان من فساد مالي واداري وسوء تخطيط ، وادارة فاشلة.

Abstract:

Poverty remains of the most complex and the most prominent problems facing mankind that they are increasing rates in the world day after day to become more than 2.8 billion people live on less than two dollars a day, and 1.2 billion people living on less than one dollar per day (ie living in extreme poverty), also increased the number of poor people in Central Asia and some European countries, including more than 20-fold during the period 1987-1998. And that poverty is not just a drop in income, the poor suffer from many problems: Health, deprivation of nutrition, shelter, education, unemployment, isolation and vulnerability strongly to natural disasters and economic crises and low social peace fear of

the future; under these conditions turn bad society International anti-poverty or at least try to mitigate it. was based on research into the problem of the effect: the poverty is serious social with multiple dimensions and related public policy of the States and the public policies adopted by the countries may not lead to poverty alleviation or combat

As the premise Find it: The policies used in some developing countries are unable to combat poverty or reduce it.

The research aims to: an analytical study of the currently displayed and policies aimed at the eradication of poverty and the extent of their usefulness in reducing poverty.

- Propose macroeconomic policies to combat poverty in the countries of the research sample.

Adopted search the index HDI Developing States HPL-1 adopted by the international organization, has been volunteering as an indicator of methods of macroeconomics in the fight against poverty or reduce it (unemployment, inflation and reduction of population growth), and adopted the following formula: ILHP-I as an indicator of artificial to measure the effectiveness proposed methods.

Includes three variables above: The search had reached a set of conclusions, including:

- That the proposed Human Development Index is a synthetic index that can be used for developing countries based on the Human Development Index internationalist LHP-1 after customized to measure the impact of macroeconomic policies in developing countries.

- The findings of research suggests the possibility of reducing poverty in the research sample Iraq's 2.5 to 7.4 in Algeria, this large proportions if these countries were able to accessible where shares the fight against poverty be no longer than 12-20 years).

- You can add additional sub-indices for this indicator or help in the fight against poverty reduction.

- Shows that the share of the health sector in Iraq is abused sector in the countries of the sample in terms of shares in poverty reduction because of the suffering of this sector of the financial corruption, murder and sabotage.

The research was presented a set of proposals including:

- The adoption of this indicator in developing countries to measure the anti-poverty rates and determine the time period in which manufacturing of poverty reduction.

- Can use the Human Development Index developed countries LHP-2 and voluntary measure the impact of macroeconomic policies to combat developed countries.

- The results of the measurement depends on the accuracy of the data issued by international organizations or states and statistics attic should prepare developing countries Statistics true and accurate in order to overcome the economic and social problems.

- Good governance in developing countries and its importance in the application of justice in the distribution of income to the sons of the country, addition to Adalh in the distribution of economic and service sectors of the GDP in the country.

- You need the most of the developing countries to the presence of experts from the United Nations to oversee the programmed development and the fight against poverty, because of what ails these countries from financial and administrative corruption, poor planning, and management failed and looting of public funds unchecked. The research was based on a range of sources of scientific and related research.

المقدمة :

يعتبر الفقر من اكثر المشاكل التي تواجهه البشرية حيث تتزايد معدلاته في العالم يوم بعد يوم إلى أن أصبح أكثر من ٢,٨ مليار نسمة يعيشون على اقل من دولارين في اليوم، و ١,٢ مليار نسمة يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم (البنك الدولي , التقرير السنوي عن التنمية في العالم(٢٠٠٠-٢٠٠١) (أي يعيشون في فقر مدقع)، كما ارتفع عدد الفقراء في آسيا الوسطى و بعض الدول الأوربية بما يزيد على ٢٠ ضعفا خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٨، و ان الفقر ليس مجرد انخفاض في الدخل فقط، فالفقراء يعانون من مشاكل كثيرة: كاعتلال الصحة، الحرمان من التغذية، المأوى التعليم البطالة العزلة التأثر و بشدة بالكوارث الطبيعية و الازمات الاقتصادية تدني السلم الاجتماعي الخوف من المستقبل، في ظل هذه الأوضاع السيئة اتجه المجتمع الدولي إلى مكافحة الفقر أو على الأقل محاولة التخفيف منه، وقد اعتمدت بعض الدول برامج وسياسات مختلفة للحد من الفقر دون معرفة مدى تحقيق اهدافها ،لهذا جاء هذا البحث كمحاولة لدراسة السياسات المعتمدة في بعض الدول العربية وتقويمها، و طرح بعض السياسات الجديدة التي من شأنها ان تخفف من حدة الفقر في تلك الدول.

أولاً: مشكلة البحث

انالفقرمنالظواهرالاقتصادية والاجتماعيةالخطيرةذاتالابعادالمتعددةوترتبطبالسياسات الاقتصادية والاداريةالعامةللدول و انالسياساتالعامةالتيتتبناهابعض الدولقد لاتؤدي إلىالتخفيفمن حدةالفقراو مكافحته بل العكس قد تؤدي الى زيادته .

ثانيا: هدف البحث

ويهدف البحث الى :

١- دراسة وتحليل للسياسات المستخدمة حاليا و الهادفة للحد من الفقر ومدى جدواها في تخفيف الفقرفي دول عينة البحث .

٢- اقتراح سياسات جديدة للحد من الفقر في دول عينة البحث.

ثالثا: اهمية البحث

الفقر حلقة هامة في تحقيق التنمية بأي دولة، كما أن الفقر لم يعد ظاهرة اجتماعية و إنسانية فقط، و إنما اصبح مشكلة اقتصادية تهدد حياة الشعوب و الأمم، لذا بات من الضروري البحث بكل جدية عن الحلول و التدابير للازمة للحد منه.

رابعا: فرضية البحث

ان السياسات الاقتصادية والادارية المتبعة في بعض دول عينة البحث هي سياسات عاجزة عن مكافحة الفقر او الحد منه .

خامساً: عينة البحث: تم اختيار مصر والجزائر والعراق كعينه للبحث اعتمادا على البيانات الاحصائية المتوفرة لعام ٢٠١٢ .

سادسا: المنهج المعتمد : تم اعتماد المنهج الاستنباطي و المنهج الاستقرائي، ففي ما يخص المنهج الأول فقد تمت الاستفاده منه لدراسة الجانب النظري للموضوع، في حين تم الاستفاده من المنهج الثاني لاستقراء أوضاع الفقر بالدول النامية وتقويم نتائج البرامج المستخدمة للحد او مكافحة الفقر في عينة البحث.

المبحث الأول
الاطار النظري

اولاً: مفهوم الفقر واسبابه:

سبق للبرنامجالإنمائيللأممالمتحدة ان عرفالفقرعلىأنهفقدانالإمكانياتالإنسانيةالأساسية . فيمايعرفهالبنكالدولي الفقر علىأنه الحرمانالشديدمنالحياةالكريمة،وأنالفقيرهومنيعانيمنالجوعولايجدالمأوىوالملبس ويكونعرضهللإصابةبالأمراضفلايجدالعنايةاللازمةلهويكونأمياًويلقىمعاملةجائرةمن مؤسساتالدولةومنالمجتمعومستبعدمنأبداءالرأيوالمشاركةفيالسلطة(البنك الدولي، التقرير السنوي عن التنميه في العالم، ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقد عرف شيبومراونتريالفقرقبلمائةوعشرسنواتمن الآنبأنهمستوىمنأجماليالكسبلايكفيللحصولعلىالحدالأدنىمنالضروریاتاللازمة للحفاظعلىمجردالكفاءةالبدنيةبمافيذلكالغذاءوالمسكنوغيره (البنك الدولي، مصدر سابق) .

وعرفه(مريان، ٢٠٠٠) بأنهتدنيمستوىالمعيشةللفردأوالأسرةبمعنىالحرمانالماديالذيتتجلىأهممظاهرةفيانخفاضاستهلاكالغذاءكماًونوعاً وتدنيالحالةالصحية،والمستوى التعليميوالوضعالسكانيبالإضافةإلىالحرمانمنخياراتوفرصالعيشلحياةأفضل كذلك فان لمفهومالفقرالشاملعدةوجوهأبرزهامحدوديةالمواردالمتوفرة – التهميشالاجتماعي – الأمية– ضعفالمشاركةالسياسية – درجةعاليةمنالاعتمادوالعزلالاجتماعي.

وتختلف أسبابالفقرمنبلدٍإلىأخرفيكونللفقرعادةً عواملداخليةوعواملخارجيةتعملعلىنماء الفقرأوتدنينسبتهومنها انخفاضمعدلاتالنموالاقتصادي، تدنيالدخل،ضعفالتخطيط،الفسادالماليوالإداري،ضعفاستغلالالمواردالطبيعية،الصراعات السياسيةالاختلالاتالأمنية،ضعفالبيئةالاستثمارية،إهمالالتنميةالريفيةوالتحضرالعشوائي، ضعفتفعيلنظاميالزكاةوالضرائبالأمية،ضعفالقطاعالخاصوتهريبالأموالالوطنية، ضعفالمخرجاتالتعليميةوضعفمواكبتهالاحتياجاتالسوق...وغيرها .منالعواملالداخلية

التيتساعدعلىتناميالفقروانتشارهبالإضافةإلىعواملخارجيةأهمها : ارتفاعالمديونية الخارجية وضعف المنافسة الدولية وميل الميزان التجاري لصالح الدول المتقدمة.

ثانياً: المشكلات المتعلقة بالفقر:

هنالك العديد من الاسباب التي تتعلق بالفقر منها (القحطاني ،٢٠٠٥،٣٢)، (البكري،٢٠٠٦،٣٩)، (كاظم،٢٠١٣،٢٨).

"١- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي الى دمار المجتمع وانهياره ككل.

٢- تدني في مستويات الدخل.

٣- انتشار البطالة.

٤- انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل).

٥- ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات.

٦- نقص وسوء التغذية والتي تؤدي لانتشار الأمراض.

٧- تدني مستوى الإسكان.

٨- انتشار المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة والتي تؤدي إلى:

أ- عدم تمكين الأطفال من الدراسة، أو الدراسة الجيدة ، فارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال.

ب- انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الثراء أو الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.

٩- قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع.

١٠- نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.

١١. ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفرا، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين، حيث أن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش.

١٢. ظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مرد ودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الدول.

١٣- تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي المتمثلة بالرشوة واستخدام المال العام للاغراض الشخصية وهدر المال العام والمشاريع الوهمية كلها ساهمت في زيادة الفقر واغناء على حساب الفقراء.

وفي هذا المجال فقد برزت العديد من الدراسات التي اهتمت بإمكانية ان يكون للتسويق وتوجهاته دوراً في مواجهة العديد من المشكلات المتعلقة بالتدهور البيئي والشحة في الموارد والانفجار السكاني والمجاعة والفقر في دول العالم (Kotler,1997,27)، (Schiffman,2000,41).

ثالثاً: مؤشرات الفقر :

بالرغم من أهمية خط الفقر في دراسات الفقر(خط الفقر، مصطلح يستعمل لوصف الدخل السنوي لشخص أو لعائلة ليس بقدرتها على تأمين متطلباتها الأساسية اللازمة للحياة. وخط الفقر يقاس بالإنتاج القومي للشخص داخل الدولة وبشكل عالمي) في المجتمع , إلا أنه بحكم تركيبه لا يصلح إلا لغرض تمييز الفقراء من عدم الفقراء في المجتمع , ولا يعطي دلالات أخرى لا تقل أهمية عن مدى عمق ظاهرة الفقر مثلا أو خصائص الفقراء , كما أنه وبسبب طبيعته المحلية لا يصلح للمقارنات الدولية , وبسبب الوزن الكبير الذي تنعكس فيه أسعار السلع وتغيراتها(التضخم) فأنه محدود الفائدة في المقارنات الزمنية حتى للقطر الواحد . ومن هنا برزت جهود عدة لتطوير مؤشرات أخرى تحاول سد هذه الثغرات , ولتكميل مؤشر خط الفقر ، وهناك العديد من المؤشرات منها (باقر ،١٩٩٦، ٥٤) :

١. **مؤشر عدد الرؤوس (head count index):**

وهو ابسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعا, ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر . وهذا المؤشر يعبر عن عدد أفراد الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر وإذا افترضنا أن حجما معينا من السكان (q) هم فقراء (أي أن مستوى استهلاكهم أقل من خط الفقر الذي تم تقديره) ,وأن حجم السكان يعادل (N) , فأن مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه بـ :

$$H = Q/N$$ حيث H= عدد الافراد

وهذا المؤشر يعتبر جيدا لأغراض كثيرة , كما أنه سهل الفهم والشرح , كما أنه جيد لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر . ولكنه من جانب أخر , ولأغراض أخرى منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات تجاه الفقراء , يعاني نواقص واضحة فيه .

٢. **فجوة الفقر (GAPPROVERTY) :**

ولتكميل المؤشر السابق , فقد تم تقديم مؤشر فجوة الفقر والذي يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر . وهذا المقياس يحدد كالتالي : لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي , أي أن الفقير لديهم (Y1) , ثم الأقل فقرا لديهم Y2.. , وهكذا حتى نصل للفئة الأقل فقرا والتي لديها Y q, والتي بالتعريف ليس أكبر من خط الفقرZ , فأن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنها كالتالي :

$$PG = I . H$$

حيث أن (I) هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه بـ :

$$I = Z - Yq/Z$$

وحيث أن Yq هو متوسط الاستهلاك للفقير .

وهذا المؤشر على الرغم من فائدته أيضا إلا أن عليه بعض الملاحظات , ون أهمها , أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء وعلى سبيل المثال فإن فجوة الفقر ستكون متساوية عندما يكون لدى فردين مستوى من الأنفاق يساوي ٥٠ % من خط الفقر , أو عندما يكون لدى أحداهما ٧٥ % من خط الفقر بينما لدى الثاني ٢٥ % . ففي كلتا الحالتين تكون فجوة الفقر ٠,٥٠ وللتغلب على هذه المشكلة , فقد تم اقتراح المؤشر الثالث وهو : مؤشر شدة الفقر .

٣- مؤشر شدة الفقر (PROVERTY SEVERITY INDEX) :

اوضحت احدى دراسات (اللجنهالاقتصاديهوالاجتماعيه لغرب اسيا،٢٠٠٣) ان احتساب مؤشر شدة الفقر من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر :٠,٢٠ في مثالنا الأول و٠,٣٢ في مثالنا الثاني ويمكن التعبير عنه كالتالي :

$$PS = 1/n\sum(Z- Yi)^2 /Z*100$$

٤- نسبة الفقر: يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع. وهو يقاس إما بالنسبة للأفراد باعتباره يساوي نسبة السكان الفقراء أو بالنسبة للأسر باعتباره يساوي نسبة الأسر الفقيرة. وتكون نسبة الافراد الفقراء عادة اكبر من نسبة الأسر الفقيرة لان الأسر الفقيرة هي اكبر حجما في المتوسط من الأسر غير الفقيرة (باقر ، ٢٠٠٠، ٧٢).

$$\text{نسبة الافراد الفقراء} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{مجموع عدد السكان في البلد}} \times 100$$

$$\text{نسبة الأسر الفقيرة} = \frac{\text{عدد الأسر تحت خط الفقر}}{\text{مجموع عدد الأسر في البلد}} \times 100$$

وكلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت ظاهرة أشد قوة , وأزداد حجم التفاوت بين الفقراء .

رابعاً: دليل الفقر البشري :

ويعد تبني الأمم المتحدة عن طريق (UNDP) لظاهرة الفقر انتقاله جديدة في تحديد الاسباب والمضامين والحلول ، وتم استخدام دليل الفقر البشري (HPI-1) **والذي يقيس نسب الحرمان في الابعاد الرئيسية الثلاث للتنمية البشرية وهي(باقر،مصدر سابق،١٥):**

أ . التعرض للموت في سن مبكرة نسبياً (P1) ، ويقاس بالاحتمالات عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة لسن الاربعين.

ب . الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات (P2) ويقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين .

ج . نقص الأمداد الأقتصادي (P3) ويقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة ، والنسبة المئوية للذين لا يحصلون على خدمات صحية ، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن.

ومما سبق يتم احتساب دليل الفقر البشري (HPI-1) وفقاً للمعادلة الآتية:-

$$HPI.1 = \left[\begin{matrix} *a \quad aa \\ 1/3\,(P1 + P2 + P3) \end{matrix} \right] 1/3$$

وهكذا فان اعتماد (دليل الفقر البشري) يعتبر انتقالةمفاهيمية جديدة نحو ادراك الفقر بأبعاد متنوعة يمكن من خلالها رصد حالة الفقر دولياً ، ووضع آليات الحلول والرؤى المستقبلية الملائمة،ويمكن تبيان ابرز أوجه التطور في مفهوم الفقر على النحو الآتي :-

1. اتسعت مؤشرات الفقر لتشمل جوانب نوعية الى جانب المؤشرات المادية ، وتبع ذلك ظهور تسميات الفقر البشري والفقر الاجتماعي وفقر الرفاهية . وقد ساعد هذا التنوع في اشراك العلوم الأنسانية الاخرى لمعالجة مشكلة الفقر .
2. مثل دليل الفقر البشري نتاجاً لجهود دولية رعتها الأمم المتحدة ، وهو ما مثل تدويلاً في تحديد مفهوم هذه الظاهرة ، بعدما أقتصر سابقاً على الأدبيات الكلاسيكية ذات التفسيرات الأحادية ، وهذا التحول شجع الأطراف كافة على الحوار والتقارب في وجهات النظر لحل هذه المشكلة .
3. أضاف المفهوم الجديد للفقر صعوبات جديدة لتعريف هذه الظاهرة ، بسبب تعدد عناصره الكمية والنوعية ، مما سيفتح المجال واسعاً للمزيد من الجهود النظرية والتطبيقية للأحاطة بهذه الظاهرة الاجتماعية . الأقتصادية . الثقافية .

المبحث الثاني:
السياسات الاقتصادية والادارية التي استخدمتها دول عينة البحث في الحد من الفقر

اولاً:- السياساتالاقتصادية والاداريةالتي قامت بها الحكومة الجزائرية للحد من الفقر :

اتبعت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات للحد من توسع الفقر المنتشر في المجتمع (الموقع الالكتروني https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-a)..

سواء تمثلت في نظام الحماية أو الضمان الاجتماعيين أو الإجراءات الزراعية أو السكنية أو الخاصة بالتكوين المهني، إلا أن هذه الإجراءات قد تحقق أهدافها الجزئية في مواجهة الفقر على المدى المتوسط، أما القضاء عليه على المدى البعيد فلن يتم إلا بتهيئة ظروف الإنعاش الاقتصادي لتحقيق النمو المستهدف.

و لتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض الإحصائيات للوضع الإجتماعي بالجزائر كما يلي (مراد،٢٠١٠، ٣٩):

– نسبة الأمية بين الكبار (أكثرمن ١٥ سنة) إنتقل من ٣٤,٥ % سنة ١٩٩٨ إلى ٢٣,٧ % سنة ٢٠٠٥ نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية .

– في سنة ٢٠٠٥ بلغ معدل البطالة ١٥,٢ % وأن ٢,٦٧١ مليون شخص في بطالة وأن ٢,٢ مليون شخص يعيشون في فقر مطلق منهم ٥١٨ ألف شخص يعيشون في حالة قصوى من الحرمان.

– تفشي الأمراض المعدية وإنتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية خاصةوباء التيفوئيد ومرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، في هذا المجال نجد تحسن الوضع بحيث من بين ١٠٠ ألف ساكن إنخفض مرض حمى المستنقعات من ١٥,٠٨ حالة سنة١٩٩٥ إلى٢,٦٤ حالة سنة ٢٠٠٤ .

– لقد بلغ عدد الأطفال الذين يموتون عند الإزدياد ٣٠,٤ حالة في كل ١٠٠٠ إزدياد، أما معدل التمدرس بين ٦ – ٢٤ سنة بلغ ٦٥ %، والتمدرس الإجباري للأطفال ٦ سنوات بلغ ٩٦ % .

– وقد شهد متوسط عمر الأفراد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة

– بالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام إنتقل من ١٤٩٦ دولار سنة ١٩٩٥ إلى ٣١١٦,٧ دولار سنة ٢٠٠٥ ، إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات إقتصادية وإجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن ١٠ % الأكثر غنى يستهلكون ٣٢ % من الدخل الوطني في حين أن ٤٠ % الأخرين يستهلكون ٦ % فقط من الدخل الوطني ، ضف إلى ذلك في السنوات الأخيرة أصبحت الفئات الوسطى في حاجة إلى مساعدة إجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها الإقتصادية والإجتماعية، وكذلك خريجي الجامعات التي تضاف إلى سوق العمل مما أدى إلى توسع مجتمع التهميش ،مما تقدم يظهر ضعف الاجراءات التي اتبعتها الدولة في مكافحة الفقر بل ان نسب الفقر في تزايد مستمر.

من جانب اخر اصطدمت الإستراتيجية الوطنية التي اعتمدتها الجزائر بمجموعة من العقبات منها (مراد ، مصدر سابق ، ٤٦):

١– إن المديونية الخارجية للبلدان النامية تمثل عبئا ثقيلا على اقتصادياتها و من ثم تعمل على الإضرار بجهود التنمية فيها، و هي تجعلها في تبعية مستمرة للدول المتقدمة.

٢– إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت الدولة في تطبيقها كانت لها آثار سلبية على الطبقات الفقيرة في المدى القصير على الأقل، كما انزلقت الفئة المتوسطة من جرائها ضمن دائرة الفقر.

٣- إن موضوع التنمية في الدول النامية اقتصر على موضوع تخفيف الفقر في هذه البلدان و ليس على البناء المتواصل لقدرات البشر وزيادة الخيارات أمامهم للاستفادة من قدراتهم المكتسبة.

٤-إن التوازنات المالية الكلية و إن تحسنت نوعا ما تبقى ضعيفة طالما أنها لا ترتكز على نمو قوي، فالنتائج الاقتصادية الإيجابية متوقفة على أسعار البترول الخام-بالنسبة للدول النفطية مثلا- تتأثر تأثرًا مباشرًا بتقلبات أسعاره.

٥-إن كافة المؤشرات الإحصائية تكشف عن ظاهرة الفقر المنتشرة في الجزائر -منذ تخلي الدولة عن التزاماتها- و عن هشاشة فئات متزايدة من السكان.

٦- أن التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل و توفير السكن و المساعدة لعديمي الدخل قد أخفقت بسبب عاملين اثنين: هما عدم ترشيد تدابير السلطات العمومية و ضخامة الحاجات، كما أن هذه التدابير هي ظرفية تلعب دور المسكن للتخفيف من تدهور الأوضاع الاجتماعية و ليس استئصال ظاهرة الفقر من المجتمع.

٧- إن غياب النمو المستمر في القطاعات الإنتاجية العامة و الخاصة يهدد الانسجام الاجتماعي و يبقى عدد فرص العمل المستخدمة ضعيفا، خاصة و أن أغلبها فرص عمل مؤقتة.

٧- بالرغم من تسجيل نتائج إيجابية خلال العشرين سنة الماضية في ميادين التربية و الصحة و الهياكل الاجتماعية الأساسية، إلا أن إعادة تحديد النفقات العمومية و نقص فعالية بعض الخدمات الاجتماعية أديا إلى ظهور فوارق بين المجتمع الحضري و الريفي من جهة، و بين الفقراء و غير الفقراء من جهة أخرى.

٨- إن الحماية الاجتماعية التي تشكل أداة استقرار من خلال خدمات فروع الصحة و الأسرة و الشيخوخة، تعاني صعوبات متزايدة في التمويل .

٩- الغياب الشبه الكامل للمنظمات غير الحكومية عن شبكة الضمان الاجتماعي، و اقتصار نشاطاتها على الجوانب السياسية و الثقافية و الترفيهية.

١٠- بالرغم من تبني استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفقر بالجزائر، إلا أنها لم تعرف التطبيق الفعال كما كان مسطر لها,.واغلب سياساتها كانت غير مجدية وغير مؤثرة في الحد من الفقر.

ثانياً: - السياسات الاقتصادية والادارية التي قامت بها الحكومة المصرية لمحاربة الفقر:

تقوم الحكومة المصرية بعدة أهداف لمحاربة الفقر من خلال قنوات عديدة منها الموقع الالكتروني http://www.saaid.net/Doat/hasn/89.htm

-تقديم مساعدات مباشرة للفقراء من خلال وزارة التضامن الاجتماعي (الشئون الاجتماعية سابقا).

- برامج للتعليم المجاني ومكافحة الأمية من خلال وزارة التعليم
- رعاية صحية مجانية من خلال الوحدات الصحية المحلية والمستشفيات العامة الكبيرة التابعة لوزارة الصحة.

- دعم الخبز والقمح ودقيق القمح والسكر وزيوت الطعام من خلال وزارة الضمان الاجتماعي التموين
- مشروعات التنمية الريفية من خلال وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- قيام الحكومة بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية (**الفقرو السياسات** العامة في مصر دراسة توثيقية تحليلية :

.(http://www1.aucegypt.edu/src/pdr/Research_Briefs/Poverty.pdf)

ان الحكومة المصرية لم تفلح في الحد من الفقر بسبب انتشار الفساد الاداري والمالي ،اضافة الى ان التغير السياسي الذي حكم مصر ما بعد عام ٢٠١١ كان له مردود سلبي على مصادر الدخل المصري الرئيسية كالسياحة والفن والتي تعود على الناتج المحلي الاجمالي بإيرادات تصل الى اكثر من ١٨ مليار $ سنويا ، حيث ادت هذه السياسات الى اضعاف قطاع السياحة والفن بسبب التوجهات الدينية للنظام الحاكم وهذا ساهم بزيادة نسبة الفقر في مصر.

ثالثاً: -السياساتالاقتصادية والاداريةالتي قامت بها الحكومة العراقية لمكافحة الفقر :

منذ الاحتلال الامريكي للعراق ولحد الان وبالرغم من تعاقب حكومات مختلفة في ادارة الدولة الا انها امتازت بنفس الصفات والتي اهمها الفساد المالي والاداري والفوضى وعدم استقرار الامن وباستثناء ما يحصل في اقليم كردستان العراق حيث يتم ادارة النشاط الاقتصادي باسلوب ديمقراطي اسهم في الحد من ظواهر الفساد المالي والاقتصادي وانتعاش اقتصاد الاقليم وتطور بكافة المجالات ومنها الامن والاستقرار وتحسن المستوى المعاشي لابناء الاقليم وانخفاض نسبة البطالة الى ٧% والفقر الى ٦% وبذلك فان مؤشرات التطور واضحة وهي تقارب مؤشرات التطور في بعض الدول الاوربية وعلى سبيل المثال فان نسبة البطالة في بولندا هي ٧% اي نفس نسبة البطالة في الاقليم وموشر الفقر يشير الى تدني مستويات الفقر في الاقليم الى حدود المؤشرات في الدول المتقدمة ،رغما من ان الاقليم هو جزء من العراق .

لقد تميزت الاجراءات الحكومية العراقية المركزية لمعالجة الفقر بالاتي (تقرير التنميهالبشريه وتسكين الفقر، ٢٠١٢):

1- انتشار الفساد المالي والاداري الذي افقد الفقراء حقهم في الحصول على مفردات البطاقة التموينة .

2- انشاءت شركات لجلب العماله من الخارج وبالتالي ابعدت العمالة الوطنية عن العمل مما ازاد من نسبة الفقراء

3- تسريح العاملين في الوزارات المنحلة وعدم دفع رواتبهم الشهرية بل دفع اعانات لهم لا تمثل شيئا امام التضخم الذي يعيشة العراق ، اضافة الى خلق طوابير من العاطلين عن العمل.

4- تهريب وطبع العملة المزورة الذي ادى الى ارتفاع معدلات التضخم بشكل اثر على الفقر وزاد من اعدادهم .

5- ضعف الضمان الاجتماعي للعوائل المتعففة ولايعني شيئا فتدفع لهم الدولة ما يعادل ٤٠ $ شهريا .

6- خصخصة بعض المشاريع الحكومية وتسريح العاملين فيها مما خلق جيوش من العاطلين

7- لم تظهر للعيان برامج حكومية تهدف الى الحد من الفقر ،بل ليس هناك خطط حكومية واضحة لمستقبل العراق الاقتصادي .

8- الوضع الامني المتردي الذي اثر على الاستثمار الاجنبي المباشر ومنع المستثمرين الاجانب للاستثمار في العراق ، رغم ان ميزانية الامن في العراق تعادل اكثر من ٢٠% من ميزانية السنوية للعراق .

رابعاً: تقدير وتحليل سياساتمقترحة للحد من نسبة الفقر في عينة البحث :

ان السياسات المستخدمة في الحد من الفقر هي متداخلة فيما بينها وان شكل دالة ذات مرونة الإحلال الثابتة أي من النوع CES. وبالتالي فان معادلة اساليب الحد من الفقر المعتمدة في دول عينة البحث تأخذ الشكل التالي :

$$ILPH\text{-}1 = [1/٣(LP_{١}^{\alpha}+LP_{٢}^{\alpha}+LP_{٣}^{\alpha})]^{1/\alpha}$$

ان الأوزان متساوية في هذه المعادلة لافتراضنا مبدئيا أن كل عامل له نفس الدور في تحديد قيمة اسلوب الحد من الفقر البشري،والقيم تؤخذ بالنسبة المئوية و بما أن عدد اساليب الحد من الفقر هي ثلاثة فإن المعامل يعدل٣٣% .

اما α فنقترح قيمة لها توافق تلك المعايير التي استخدمت لقياس مؤشر IPH-1، التي اعتمدها خبراء الأمم المتحدة بمرونة إحلال σتعادل0,5 و بالتالي فإن αيعادل ٣ (الموقع الالكتروني WWW.undp.org\hdr2000\french\book\back3.pdf.).

وتصبح المعادلة السابة كالاتي :

$$ILPH\text{-}1 = [1/3(LP_1^{٣}+LP_2^{٣}+LP_3^{٣})]^{1/٣}$$

أن ارتفاع قيمة مؤشر الحد من الفقر البشري ١- ILPH تعبر عن مدى تاثير الجهود الوطنية للحد من الفقر في بلدان عينة البحث.

أن الاساليب التي سيتم التطرق اليها هي ادوات للسياسات الاقتصادية والادارية يمكن استخدامها بالشكل الذي يؤثر ايجابيا في خفض نسب الفقر في دول عينة البحث وهي نسب افتراضيه وكالاتي:

1- لو خفض التضخم بنسبة ٥% .

2- لو خفض البطالة بنسبة ٥% .

3- لو خفض النمو السكاني لنسبة ١% .

جدول (١): يمثل بيانات عن دول عينة البحث لعام ٢٠١٢

الدولة	عدد السكان	نسبة نمو السكان	نسبة الفقر	نسبة البطالة	التضخم	عدد الفقراء
الجزائر	٣٥٨٨٠١٩٣	١,٧	١٩,١	١١,٤		٥٤١٧٩٠٩
مصر	٨٢٥٣٦٧٧٠	١,٤	٢٢,٦	١١,٢		٣٦٢٣٣٦٤٢
العراق	٣٢٩٦١٩٥٩	٢,٩	٢٧,٠	٢٩,٤		٧٥٨١٢٥١

المصدر : البنك الدولي : بيانات عام ٢٠١١- ٢٠١٢

جدول(٢):يمثل بيانات عن الناتج المحلي الاجمالي GDPفي دول عينة البحث لعام ٢٠١٢

الدولة	GDP	نسبة النمو فيGDP	حصة الفقراء من GDP	دخل الفقراء الشهري
الجزائر	١٨٨٦٨١٠٩٩١٩١	٢,٥	% ٣,٩	$ ٦٥
مصر	٢٢٩٥٣٠٥٨٨٢٦	١,٨	% ٤,٩	$٥٢,٥
العراق	١١٥٣٨٨٤٦٨٩٧٤	٩,٩	%٠٣	$ ٤٠

المصدر : البنك الدولي – بيانات عام ٢٠١١-٢٠١٢

١- البطالة :

لحساب اثر البطالة في خفض نسبة الفقر في دول عينة البحث تم اجراء العمليات التالية في كل بلد من بلدان عينة البحث :

- حساب عدد العاطلين عن العمل بعد خصم نسبة ٥%.
- تخفيض عدد الفقراء بنفس نسبة البطالة
- استخراج الميزانية المخصصة لمكافحة الفقر في الدولة المعينة وذلك بالاعتماد على حصة الصحة من الناتج المحلي الاجمالي (حسب تقارير الامم المتحدة والتي تنص ان افضل طريقة لحساب حصة الفقراء من الناتج المحلي الاجمالي هو حصة الانفاق على الصحة).
- استخراج الميزانية اللازمة للحد من الفق وفق المعادلة التالية (بوخاري، ٢٠٠٥، ٣٢) :

الدخل التصرفي للفقراء- 365*$2 *عدد الفقراء <الميزانية اللازمة للفقراء

- تطبيق المعادلة التالية لحساب اثر البطالة في مكافحة الفقر :

الفرق في عدد الفقراء بعد خصم نسبة ٥%* حصة الفقراء من GDP

ILPH-1 =----------

الميزانية اللازمة للحد من الفقر (في الفقرة السابقة)

وعند تطبيق المعادلة أعلاه كانت النتائج كالاتي :

جدول (٣)يبين قيم مؤشر خفض البطالة في دول عينة البحث لعام ٢٠١٢

الدولة	قيمة مؤشر البطالة
مصر	٣,٦٩٤
الجزائر	١٠,٨١٢
العراق	١,١٨٢٦

٢- **التضخم :**

- حساب قيمة الناتج المحلي الاجمالي بعد خصم نسبة ٥%
- تقدير حصة الفقراء من الناتج المحلي الاجمالي بعد خصم نسبة التضخم
- استخراج الفرق في قيم الناتج المحلي قبل وبعد الخصم
- استخراج الميزانية المخصصة للفقراء كما في اولا .
- استخراج الميزانية اللازمة لمكافحة الفقر كما في اولا
- ثم استخراج قيمة مؤشر التضخم.

وكانت النتائج كما في الجدول رقم ٥

جدول (٥) يبين قيم مؤشرخفض التضخم لدولة عينة البحث لعام ٢٠١٢

الدولة	قيمة مؤشر التضخم
مصر	٧,٥٤٨٥
الجزائر	٢,٤٢٧٨
العراق	١,١١٦

٣- **خفض النمو السكاني بنسبة ١%:**

- حساب عدد السكان بعد خصم نسبة ١%
- استخراج الفرق في السكان بعد الخصم
- تقدير حصة الفقراء من الناتج المحلي الاجمالي بعد الخصم
- استخراج الميزانية المخصصة للفقراء كما في اولا
- استخراج الميزانية اللازمة للحد من الفقر كما في اولا
- استخراج قيمة مؤشر خفض النمو السكاني .

جدول (٦) يبين قيم مؤشر خفض النمو السكاني بنسبة ١% لعام ٢٠١٢

الدولة	قيم مؤشر خفض النمو السكاني

مصر	١,٩٩٥
الجزائر	٢,٧٧
العراق	٣,٧٠١

جدول (٧) يمثل نتائج اثر خفض البطالة والتضخم والنمو السكاني لعينة البحث

الدولة	البطالة	التضخم	النمو السكاني	ILPH-1I
مصر	٣,٦٩٤	٧,٥٤٨٥	١,٩٩٥	٥,٤٦٠٥
الجزائر	١٠,٨١٢	٢,٤٢٧٨	٢,٧٧	٧,٥٦٦٢
العراق	١,١٨٢٦	١,١١٦	٣,٧٠١	٢,٥٨٩٣٧

جدول (٨) يمثل عدد الفقراء بعد تطبيق الفقرات اعلاه :

الدولة	عددالفقراء قبل الاجراءات	عدد الفقراء بعد الاجراءات	التغيرفي عدد الفقراء	النسبة %
مصر	٣٦٢٣٣٦٤٢	٣٤٢٥٥١٠٤	١٩٧٨٥٣٨	٥,٤٦
الجزائر	٥٤١٧٩٠٩	٥٠٠٧٩٧٩	٤٠٩٩٣٠	٧,٥٦٦
العراق	٧٥٨١٢٥١	٧٣٨٤٩٤٤	١٩٦٣٠٧	٢,٥٨

من جدول (٨) ان تطبيق المؤشرات اعلاه يساهم بخفض الفقر في دول عينة البحث بنسبة ٥,٤٦ في مصر و٧,٥٦٦ في الجزائر و٢,٥٨ في العراق .. ويعود السبب الى انخفاض النسبة في العراق الى ان البطالة عالية جدا في العراق بعد الاحتلال والسياسات التي استخدمها المحتل في تدمير الدولة العراقية ومؤسساتها وحل الجيش والشرطة ..مما ساهم بخلق طوابير من العاطلين هن العمل ..اضافة الى ذلك لم تساهم السياسة المالية والنقدية في خفض التضخم بالعراق الا بنسب بسيطة ويعود السبب الى تفشي الفساد المالي والاداري وتدخل الدولة بعمل البنك المركزي العراق بالإضافة الى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي في التكيف والتثبيت ،مما كان لها الاثر في رفع نسبة البطالة . اما النمو السكاني في العراق فهو مرتفع ويصل الى حدود ٣,٣% وهذا يعني تضاعف عدد السكان باقل من ٢٠ سنة .

المبحث الثالث
الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- ان مؤشر التنمية البشرية المقترح هو مؤشر احصائي يمكن استخدامه للدول النامية بالاعتماد على مؤشر التنمية البشرية الاممي LHP-1بعد تطويره وتطويعه لقياس اثر السياسات الاقتصادية والادارية للحد من الفقر في الدول النامية.

2- تشير نتائج المؤشرات بان هناك اثر في استخدام هذه السياسات في الحد من الفقر بنسب ٥.٤٦ في مصر و٧,٥٦٦ في الجزائر وبنسبة ٢,٥٨ في العراق .

3- يمكن اضافة مؤشرات فرعية اضافية لهذا المؤشر تساعد في مكافحة او الحد من الفقر.

4- تبين ان السياسات المعتمدة للحد من الفقر في العراق هي السياسه الاضعف من بين السياسات المعتمدة في دول العينة من حيث مساهمته في الحد من الفقر بسبب ما تعانيه هذه السياسة من فساد مالي واداري.

5- اعتماد بعض الدول سياسات الاصلاح الاقتصادي المعتمدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ساهمت في زيادة نسبة الفقر في تلك البلدان بسبب الخصخصة ،وضعف الدعم للأنشطة الاقتصادية التي تمس حياة الفقراء كالمحروقات والطاقة والغذاء كما حدث في مصر والجزائر والعراق على حد سواء ، والتي كان من نتائجها زياده في عدد فقراء تلك الدول.

6- ان ارتفاع نسب الفقر في الدول المدروسة لا يعود الى عدم توفر الموارد الاقتصادية ، بل في كيفية استغلال وادارة تلك الموارد.

ثانياً: التوصيات

1- اعتماد هذا المؤشر في الدول النامية لقياس نسب مكافحة الفقر فيها وتحديد الفترة الزمنية والتي تستطيع تلك الدول الحد من الفقر فيها.

2- يمكن استخدام مؤشر التنمية البشرية الخاص بالدول المتقدمة LHP-2 وتطويعه لقياس اثر السياسات الكلية فيها لمكافحة الفقرفي الدول المتقدمة .

3- ان نتائج القياس تعتمد على دقة البيانات التي تصدرها المنظمات الدولية او احصائيات الدول وعلية نوصي البلدان المعنيةبأعداد احصاءات دقيقه لضمان تجاوز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فيها.

4- نوصي بأهمية حسن اختيار القيادات الادارية الفاعلة لضمان حسن تطبيق العدالة في توزيع الدخل على ابناء البلد اضافه الى العدالة في توزيع حصص القطاعات الاقتصادية والخدمية من الناتج المحلي الاجمالي لتلك البلدان .

5- ضرورة الاستفادة من خبراء من الامم المتحدة للأشراف على برامج التنمية ومكافحة الفقر ، لتجاوز حالات الفساد المالي والاداري وسوء التخطيط وضعف الادارة لدى بعض الدول المبحوثة.

6- بناء قاعدة بيانات علمية صحيحة ودقيقة عن مسوحات ميزانية الاسرة ،وتوفير تلك البيانات للباحثين والمختصين لإجراء الدراسات العلمية ووضع السياسات اللازمة للحد من الفقر في تلك البلدان.

7- ان الحد من الفقر في الدول النامية بشكل عام يحتاج الى تظافر الجهود الوطنية والدولية ومنظمات المجتمع المدني من خلال دراسة مسببات الفقر واعتماد الاساليب العلمية اللازمة للحد منه ومكافحة الفساد المالي والاداري في تلك الدول.

المصادر

١- البنكالدولي - التقريرالسنويعنالتنميةفيالعالم(2000 -٢٠٠١)

٢- البنكالدولي – تقريرعنالتنميةفيالعالم2011 -2012

٣- مريان، نادر ،واقعالفقرفيالأردن – دراسةضمنكتابالبطالةوالفقرواقعوتحديات،عمان،٢٠٠٠.

٤- القحطاني، عبدا لله بن محمد علي ،الفقر في وطننا العربي ، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الرياض،٢٠٠٠.

٥- باقر، محمد حسين ،قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٣)، الأمم المتحدة، نيويورك،١٩٩٦.

٦- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠٠٣.

٧- د. باقر، محمد حسن ،قياس الفقر في التطبيق،نيويورك، ٢٠٠٠.

٨- باقر، محمد حسين ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، نيويورك، ١٩٩٦.

٩- دراسة سياسات مكافحة الفقر في الجزائر SOCIOALGER - Google Sites -
https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-a..

١٠- مراد، ناصر ، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر ،جامعة سعد دحلب البليدة، ٢٠١٠.

١١-إجراءات محاربة الفقر في مصر – -
http://www.saaid.net/Doat/hasn/89.htm

١٢-الفقروالسياسات العامةفيمصريةدراستحليليةتوثيقية تحليلية :
http://www1.aucegypt.edu/src/pdr/Research_Briefs/Poverty.pdf

١٣- التنمية البشرية وتسكين الفقر والدولة الهشة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،بحث مقدم الى مؤتمر التنمية والبيئة والاجيال المستقبلية، المركز العلمي العراقي،تشرين الاول ٢٠١٢:

١٤- .WWW.undp.org\hdr2000\french\book\back3.pdf.

١٥-بوخاري، محمد، قياس فعالية مكافحة الفقر البشري ، جامعة سعد دحلب البليدة ،٢٠٠٥.

١٦- البكري، ثامر ياسر، التسويق.. اسس ومفاهيم معاصره ، دار اليازوري للنشر والطباعة، عمان، ٢٠٠٦.

١٧- كاظم، فارس عبدالله، اساسيات التسويق والتجارة الالكترونية، مطبعة أوفسيت الكتاب ،٢٠١٣.

18- Schiffman Leon G. &LesheKanut, Consumer Behavior, 7th ed., Prentice – Hall, New Jersey, 2000.
19- Kotler, Philips, Marketing Management, Mellenium ed., Prentice – Hall, International, Inc., 2000.

(*) اعتمد البحث على بيانات عام ٢٠١٢ لعينة الدراسة بسبب توفرها ، اضافة الى ان المؤشرات التي تم استخدامها هي لسنة ٢٠١٢ على ضوء البيانات المتوفرة ، ويمكن استخدام هذة المؤشرات لقياس اثر هذة المتغيرات وغيرها لسنوات لاحقة والتنبأ بالنتائج .